

## لندن تبيع أجهزة تجسس لدول قمعية بينها السعودية والإمارات



كشفت منظمة بريطانية غير حكومية أن لندن باعت لدول وصفتها بـ "القمعية"، بينها السعودية والإمارات والبحرين، أجهزة تنسن وبرامج تجسس وغيرها من معدات اعتراف الاتصالات السلكية واللاسلكية التي يمكن استخدامها للتجسس على المعارضين، بحسب ما نقلته عنها صحيفة ذي إنديpendent "Independent The".

ولفت فريدوم هاوس House Freedom إلى أنه رغم القوانين التي تنص على حظر تصدير المملكة المتحدة لسلع أمنية إلى دول قد تستخدمها في القمع الداخلي، فإن وزراء بريطانيين وقعوا على صفقات بلغت قيمتها ما يزيد على 75 مليون جنيه إسترليني ( حوالي 95 مليون دولار) على مدى السنوات الخمس الماضية لتصدير مثل هذه المعدات إلى 17 دولة تقمي الحريات.

وذكرت المنظمة، أن الإمارات كانت أكبر المستفيدين من هذه الصفقات، إذ بلغت قيمة التراخيص التي حصلت عليها 11 مليونا ونصف المليون أسترليني (14.5 مليون دولار) منذ عام 2015.

ونسبت الصحيفة لمنظمات حقوق الإنسان في المملكة المتحدة قولها إن بريطانيا ما فتئت تشتهر كبلد لا

يجري ما يكفي من عمليات التحري بشأن البلدان التي تبيع لها الأسلحة، في حين دعا حزب العمال المعارض الحكومة إلى إثبات امتنالها للقواعد التي وضعتها لنفسها ضد تسليح الدكتاتوريين.

ونقلت الصحيفة عن وزيرة التجارة في حكومة الظل أميلي ثورنبرى قولها "إن الحكومة يقع على عاتقها واجب قانوني وأخلاقي لضمان عدم استخدام المصادرات البريطانية من قبل دول أخرى لأغراض القمع الداخلي خاصة إذا كان سجل تلك الدول حافلا بمضائق المعارضين السياسيين "وتقويض الحريات الديمقراطية".

وطالبت ثورنبرى بالكشف بشكل عاجل عن الطريقة التي تم بها تقييم المخاطر التي قد تترتب على بيع هذه المعدات لمثل تلك الدول، والكشف عن الطريقة التي استخدمت بها المعدات المذكورة نهاية المطاف.

#### سيئة السمعة:

وردا على هذه الاتهامات، نقلت ذي إنديندنت عن متحدث باسم الحكومة قوله "إن الحكومة تأخذ مسؤولياتها في التصدير على محمل الجد، وتقيم جميع تراخيص التصدير وفقا لمعايير صارمة" مؤكدا أن بلاده "لن تمنح أي تراخيص تصدير إلى جهة لا تلتزم بهذه المعايير".

لكن أوليفر فيلي-سبraig مدير برامج الشرطة والشؤون العسكرية والأمنية بمنظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة اتهم لندن بأنها لا تجري تقييمات مناسبة للمخاطر عند بيع هذه المعدات، مضيفا أن ضوابط الحكومة أصبحت "سيئة السمعة" بسبب ما يشوبها من خلل.

ولفت بهذا الصدد إلى ما تعرض له العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان من اعتقال وسجن في بلدان مثل السعودية والإمارات، داعيا حكومة لندن إلى أن تكون دقيقة جدا في تقييم خطر احتدام استخدام تكنولوجيا الاتصالات البريطانية بشكل غير قانوني ضد نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين وشخصيات المعارضة السلمية في تلك البلدان.